

Distr.: General  
1 October 2021  
Arabic  
Original: English and French



## اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الثانية والسبعون

جنيف، 4-8 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 4(أ) من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة

الحماية الدولية

## مذكرة بشأن الحماية الدولية

### مذكرة من المفوض السامي

موجز

تدرس هذه المذكرة التطورات المستجدة في مجال الحماية الدولية في الفترة من تموز/يوليه 2020 إلى حزيران/يونيه 2021. وتسلط الضوء على الأثر غير المتناسب لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتدابير ذات الصلة على المشردين وعديمي الجنسية، مُبرزة كيف أن السياسات والممارسات التي تقيد فرص التمتع بالحقوق تقوض نظام الحماية الدولية. وهذا تذكير ينبه إلى ضرورة تعزيز التعاون والتضامن الدوليين، بعد مرور 70 سنة على اعتماد اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين. ومع ذلك، تكشف المذكرة عن الجهود التي تبذلها الدول لضمان الحماية، حتى في أوقات الأزمات، وتعزيز الإدماج في النظم الوطنية. كما تدرس التقدم المحرز نحو إيجاد حلول.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - مقدمة

1- تقوم الحماية الدولية على الحق في التماس اللجوء والتمتع به، وعلى مبدأ عدم الإعادة القسرية. وقد احترمت معظم الدول هذين المبدأين الأساسيين منذ اعتماد الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين في تموز/يوليه 1951، أي منذ 70 سنة، واعتماد بروتوكولها لعام 1967. وقد اعترُف بعدم الإعادة القسرية في الوقت الراهن باعتباره قانوناً دولياً عرفياً، وينعكس الحق في اللجوء على نطاق واسع في القانون والممارسة الوطنيين والإقليميين. وثمة في الوقت الراهن، 149 دولة طرفاً إما في اتفاقية عام 1951، أو في بروتوكولها لعام 1967، أو في كليهما. وقد صمد هذان الصكان أمام اختبار الزمن ولا يزالان يوفران أساساً متيناً للحماية الدولية والحلول الدائمة. وفي البيئة الحالية، حيث حالت التدابير التقييدية في بعض البلدان دون الحصول على الحماية الدولية لمن هم في حاجة إليها، فإن تجديد الالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية عام 1951 أمر بالغ الأهمية.

2- وفي نهاية عام 2020، سجل عدد المشردين في جميع أنحاء العالم رقماً قياسياً بلغ 82,4 مليون شخص، بمن فيهم 26,4 مليون لاجئ و 48 مليون مشرد داخلياً، بالإضافة إلى ما يقدر بنحو 4,2 ملايين شخص عديم الجنسية. ومع تواصل النزاعات والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان بلا هوادة في بقاع شتى من العالم، فإن العمل المتعدد الأطراف وعمل أصحاب المصلحة المتعددين ضروريان أكثر من أي وقت مضى لضمان حماية المشردين وتحقيق حلول مستدامة. ويوفر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين رؤية واستراتيجية لتقاسم الأعباء والمسؤوليات بين الدول تقاسماً أكثر إنصافاً وقابلية للتنبؤ. ويدعو إلى تقديم مساهمات من مجموعة من الجهات الفاعلة لدعم السكان المشردين والمجتمعات المضيفة، مؤكداً على أهمية إدماج المشردين وعديمي الجنسية في النظم التعليمية وسوق العمل والخدمات الاجتماعية. وهذا ما يتطلب التزاماً مستمراً من المجتمع الدولي بدعم الدول النامية التي تستضيف 85 في المائة من المشردين في العالم.

3- وتم اختبار المعايير المنصوص عليها في اتفاقية عام 1951، وجوانب التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والتعهدات التي تم التعهد بها في المنتدى العالمي للاجئين لعام 2019 اختباراً عميقاً بفعل جائحة كوفيد-19، وهي أزمة صحية هددت أيضاً الحماية والنظام الدوليين. وكشفت الجائحة هشاشة نظام اللجوء وفرص الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية في العديد من البلدان.

4- وتسلط المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية الضوء على الشواغل المتعلقة بالسياسات والممارسات التقييدية، بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وفي الوقت نفسه، تبين فوائد التدابير الشاملة التي تعزز حقوق المشردين ورفاههم وتيسر الوصول إلى الحلول الدائمة.

## ثانياً - الحماية الدولية للاجئين وطالبي اللجوء

### ألف - القيود المفروضة على الحقوق الأساسية

5- خلال العام الماضي، لاحظت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (المفوضية) انتهاكات عديدة لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وأبلغ عن تزايد عمليات الصد العنيف للاجئين على الحدود واعتراض سبيلهم في البحر، مما أدى إلى العودة إلى الاضطهاد وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الوضع، حيث اتخذت ضرورة احتواء الجائحة مبرراً لإغلاق الحدود، والحد من عمليات البحث والإنقاذ، ورفض إنزال الأشخاص الذين تم إنقاذهم من القوارب

(حيث تركوا في بعض الأحيان على متن القوارب عالقين لشهور). ومع ذلك، أظهرت بلدان عديدة أن الوافدين يمكن إدارتهم بأمان من خلال برامج الحجر الصحي والعلاج.

6- وفي حين ثبت أن القدرة على البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط غير كافية لمنع الخسائر المأساوية لأرواح كثيرة، فإن بعض المنظمات غير الحكومية التي حاولت إنقاذ الأشخاص من القوارب المنكوبة، مهددة بالملاحقة الجنائية. ورفضت عدة بلدان في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا إنزال الركاب من السفن التي تحمل أشخاصاً تم إنقاذهم. وفي منطقة البحر الكاريبي، أفادت التقارير بأن الفنزويليين الذين وصلوا على متن قوارب إلى بلدان المنطقة حرموا من إجراءات اللجوء، واحتجزوا ورحلوا بسبب دخولهم بصورة غير نظامية، مما أدى إلى انفصالهم عن أسرهم وإعادة تدويرهم قسراً.

7- وفي الفترة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه 2021، نفذ 195 بلداً تدابير طارئة للتصدي لجائحة كوفيد-19 شملت الإغلاق الكلي أو الجزئي للحدود؛ ولم يستثن 64 بلداً من هذه البلدان طالبي اللجوء. وقد حرمت هذه التدابير الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية من اللجوء وزادت من المخاطر المرتبطة بالإعادة القسرية. وفي إحدى الحالات، طُلب من طالبي اللجوء، باستثناءات محدودة، أن يعربوا عن نيتهم في طلب اللجوء في سفارات بالبلدان المجاورة. وبما أن الجائحة قد أدت إلى زيادة التمييز وكراهية الأجانب وخطاب الكراهية ضد الأجانب في بعض البلدان، فإن التقارير أفادت بوقوع هجمات على مخيمات اللاجئين والمجتمعات المضيفة والعاملين في المجال الإنساني. وقد أثر ذلك بشكل خاص على اللاجئين في بقاع من منطقتي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. ولئن كان من واجب الدول أن تحمي أرواح سكانها ورفاههم، فإن هذا لا يتنافى مع التزاماتها بالحماية الدولية.

8- وأعربت المفوضية عن قلقها إزاء المقترحات التي قدمتها بعض الدول والداعية إلى تكليف جهات خارجية بالحماية الدولية. ففي حزيران/يونيه 2021، اعتمد أحد البلدان في أوروبا اقتراحاً تشريعياً يهدف إلى نقل طالبي اللجوء إلى بلدان ثالثة لتقييم طلباتهم الرامية إلى الحصول على الحماية الدولية، مما يقوض التضامن الدولي ويثير القلق بشأن احتمال عدم التقيد باتفاقية عام 1951. واقترح بلد آخر تدابير بعيدة المدى للحد من إمكانية الوصول إلى إقليمه والتماس اللجوء، وإقامة وضع حماية أقل للاجئين استناداً إلى الوسائل التي وصلوا بها إلى البلد. وقد لاحظت دول أخرى عن كثب هذه المقترحات، بما في ذلك بعض الدول التي تستضيف أعداداً أكبر بكثير من اللاجئين، بموارد أقل بكثير. ولا تتسق هذه الاقتراحات مع أهداف تقاسم المسؤولية التي يرمي إليها الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين ومبدأ التعاون الذي يقوم عليه القانون الدولي للاجئين.

## باء - الأسباب الجذرية والتنقل البشري

9- ظلت النزاعات وأعمال العنف تشكل دوافع رئيسية تجبر الأشخاص على الفرار من منازلهم بحثاً عن الأمان. فقد أدى القتال العنيف في منطقة تيغري الإثيوبية إلى التشريد الداخلي وإلى النزوح عبر الحدود إلى البلدان المجاورة، حيث واجه العديد من المشردين جماعات مسلحة وتعرضوا لعنف شديد في طريقهم. وعملت المفوضية مع الحكومة السودانية لنقل اللاجئين إلى مخيمات بعيدة عن المناطق الحدودية الخطرة ولتخفيض الاكتظاظ. وتشير حالة اللاجئين الإريتريين في تيغري قلقاً بالغاً، حيث منعت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية لعدة أشهر وسط تقارير تقيد باستمرار حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان تؤثر على اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

10- ويصادف شهر آذار/مارس 2021 مُضي عقد من الزمن على بداية الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية. وبالترام مع هذا التاريخ، أصدرت المفوضية تحديثها السادس

لمنشور "اعتبارات الحماية الدولية فيما يتعلق بالأشخاص الفارين من الجمهورية العربية السورية"، الذي أكد أن معظم السوريين الذين يطلبون اللجوء لا يزالون بحاجة إلى الحماية الدولية. ومع ذلك، شككت بعض البلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين في الحاجة المستمرة إلى الحماية الدولية. ودعت المفوضية إلى اتباع نهج شامل تجاه الأزمة موجه نحو الحماية وإيجاد الحلول: نهج يكفل تقديم الدعم للبلدان المضيفة، ويعطي الأولوية لحماية اللاجئين وتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم، ويستخدم إعادة التوطين كأداة للحماية، ويسعى سعياً حثيثاً إلى توفير الظروف التي تمكن من العودة الطوعية.

11- وظل نحو مليون لاجئ من الروهينغا مشردين في بنغلاديش وبلدان أخرى في المنطقة. وفي آذار/مارس 2021، أدى حريق شب في أحد أكبر مخيمات اللاجئين في بنغلاديش إلى مقتل ما لا يقل عن 11 شخصاً وتدمير ملاجئ 45 000 شخص. وأدى انقلاب عسكري في ميانمار في شباط/فبراير 2021، وما أعقبه من حملات قمع عنيفة ضد المتظاهرين، إلى تقويض آفاق إيجاد حلول للاجئين الروهينغا ودفع المزيد إلى الفرار وطلب الحماية في الخارج.

12- واستمر الفنزويليون في مغادرة بلدهم بأعداد متزايدة بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وانعدام الأمن، وغالباً ما يتم ذلك عبر معابر برية وبحرية خطيرة. وفقد العديد من الفنزويليين سبل عيشهم وواجهوا الطرد وغيره من المصاعب في البلدان المضيفة المتضررة من كوفيد-19. وواجه اللاجئين من السكان الأصليين الفنزويليين تحديات شديدة أثناء محاولتهم كسب العيش والحصول على التعليم والرعاية الصحية، وتفاقمت محنتهم بسبب الجائحة. ودفعت المصاعب الشديدة التي يواجهها الفنزويليون في بلدان أمريكا اللاتينية باللبعض منهم إلى اتخاذ قرار بالعودة إلى ديارهم. وفي أواخر عام 2020، عكس هذا الاتجاه، فتجددت التدفقات إلى الخارج والتقلبات اللاحقة. ومن المتوقع أن يعمل المرسوم الكولومبي الذي ينص على منح الحماية المؤقتة لمدة عشر سنوات لما يقدر بنحو 1,7 مليون فنزويلي على تحسين الحماية وفرص الحصول على الخدمات الأساسية، كما سيعمل على إتاحة فرص الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. ويشكل هذا التدبير المثالي ممارسة جيدة يمكن للدول الأخرى أن تسير على هديها.

13- وفي العديد من المناطق، سافر اللاجئين إلى جانب أشخاص كانوا ينتقلون لأسباب أخرى، وغالباً ما كانوا ينتقلون بصورة غير نظامية على طول الطرق الخطرة. وعملت المفوضية مع الشركاء لتعزيز حقوق جميع الأشخاص المنقلين، بوسائل منها القيام بحملات توعية وأنشطة لمكافحة استغلال المهربين والمتاجرين لهم. وتولت المفوضية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة القيادة المشتركة لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام 2021، حيث جمعا شركاء لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة، بما في ذلك دعم العمليات الميدانية التي تعمل على مكافحة الاتجار في بيئات التشرّد. وشاركت المفوضية في اللجنة التنفيذية لشبكة الأمم المتحدة للهجرة من أجل دعم الدول في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، بما في ذلك ما يتعلق ببداية الاحتجاز، والحصول على خدمات الصحة العامة، والعودة الآمنة لمن لا يحتاجون إلى حماية دولية. وتعتبر المفوضية أن العودة الآمنة والكرامة والسريعة أمر حيوي لمصداقية نظام اللجوء الفعال. وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، دعمت المفوضية التعاون في مجال اللجوء والهجرة، بما في ذلك إقامة شراكات مع الائتلافات المواضيعية وشبكات الهجرة الإقليمية.

14- وتأثرت أعداد المشردين بسبب الأحداث المرتبطة بالكوارث وتغير المناخ، مما أدى إلى تفاقم أوضاعهم وإعاقة وصول المساعدة الإنسانية إليهم. وتشمل هذه الأحداث الظواهر الجوية القسوى المفاجئة، من قبيل الفيضانات، والأثر الطويل الأجل للجفاف والتصحر. كما أثرت سلباً المخاطر الطبيعية الأخرى، بما في ذلك الانفجارات البركانية. وأجبرت أعداد متزايدة من الأشخاص في أمريكا الوسطى على مغادرة منازلهم بسبب تضايف عوامل تفاقمت بفعلها حالة انعدام الأمن، بما في ذلك عنف العصابات

المتوطن والجريمة المنظمة. وفي الوقت نفسه، دمرت الكوارث والفيضانات والجفاف المنطقة، مما أثر بشكل غير متناسب على الفقراء والمفقرين إلى بيئة آمنة. وقد أدى الدمار الذي خلفه إعصارا إيتا ويوتا إلى اتساع نطاق أوجه عدم المساواة وزيادة عدم الاستقرار في المجتمعات المحلية المتضررة من العنف في جميع أنحاء المنطقة.

15- وفي الصومال، دمرت أسراب الجراد المحاصيل وسبل العيش، مما أثر على 2,6 مليون مشرد داخلياً كانوا قد نزحوا فعلاً بسبب الفيضانات والنزاعات. وخلال الفترة نفسها، لجأ ما يقدر بنحو 700 000 شخص متضرر من الفيضانات في منطقة الساحل إلى مخيمات مكتظة، تعاني من محدودية مرافق الصرف الصحي وقلة فرص الحصول على الخدمات الطبية، مما زاد من المخاطر التي تشكلها جائحة كوفيد-19.

16- وتقدم الزخم السياسي العالمي نحو العمل المناخي، مع تزايد الشعور بملحاخيته والدعوات إلى تصافر انخراط الدول والأمم المتحدة والشركاء. وحظي باعتراف متزايد دور المفوضية في حماية السكان المشردين في حالات الضعف المناخي الشديد. وقاد المستشار الخاص للمفوض السامي المعني بالإجراءات المناخية مشاورات مكثفة مع الدول والشركاء، بوسائل منها "الحوار بشأن تحديات الحماية لعام 2020"، من أجل الاسترشاد به في وضع "إطار استراتيجي للعمل المناخي". ويسعى الإطار، الذي صدر في شباط/فبراير 2021، إلى توفير التوجيه القانوني والمعياري؛ وتعزيز قدرة السكان المشردين على الصمود في مواجهة المخاطر المناخية والبيئية؛ وتعزيز تدابير التأهب والاستجابة لمعالجة النزوح في حالات الكوارث؛ وتحسين حماية البيئة في بيئات التشريد؛ وزيادة الاستدامة البيئية لإجراءات المفوضية. وفي السنة المقبلة، سيُسعى إلى وضع خطط عمل إقليمية تستند إلى الإطار، وتلبي الاحتياجات والفرص المحددة بسياق.

17- ودعمت المفوضية مبادرات الطاقة المستدامة والبيئة في مختلف العمليات ونفذت "تحدي الطاقة النظيفة". وعززت الشراكات مع الدول من خلال المنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث وفرقة العمل المعنية بالتشرد التابعة لآلية وارسو الدولية. وبدعم من فرنسا وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة والمنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث، ساعدت المفوضية في التصدي للتحديات المتعلقة بتغير المناخ والتشرد في حالات الكوارث والهجرة الناجمة عن التدهور البيئي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

18- وأصدرت المفوضية، في إطار مسؤوليتها الإشرافية، منشور اعتبارات قانونية بشأن تطبيق اتفاقية عام 1951 والصكوك الإقليمية المتعلقة باللاجئين على طلبات اللجوء المقدمة في سياق الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث. وسلط تحليلها الضوء على الصلات بين تغير المناخ والنزاعات والتهديدات التي تتعرض لها حقوق الإنسان، وخلص إلى أن أولئك الذين يلتمسون الحماية الدولية في هذه السياقات سيحق لهم في بعض الحالات الحصول على وضع اللاجئ.

## جيم - نظم اللجوء

19- شكلت جائحة كوفيد-19 تحديات كبيرة لنظم اللجوء الوطنية ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حيث تجري عملية تحديد وضع اللاجئ بموجب ولايتها. وشملت هذه التحديات تعليق إجراءات اللجوء وتسجيل طالبيه؛ وإغلاق الحدود الذي يقيد إمكانية اللجوء؛ والاحتجاز التعسفي لطالبي اللجوء؛ ومحاولات إنهاء الحماية الدولية، على الرغم من توفر معلومات موضوعية عن بلد المنشأ وإرشادات قُطرية تبين احتياجات الحماية الدولية؛ والقيود المفروضة على التمثيل القانوني في إجراءات اللجوء.

20- ولئن كان تعليق نظم اللجوء أو العمل الجزئي بها بسبب جائحة كوفيد-19 قد قوض إمكانية الحصول على الحماية الدولية، فإن الجائحة أتاحت أيضاً فرصاً. ومن الأمور البالغة الأهمية أنها أدت إلى تكييف نظم اللجوء لإدارة الأزمات وتوفير خدمات التسجيل وتحديد وضع اللاجئين عن طريق ترتيبات العمل عن بعد. وقد مكن استخدام التكنولوجيا من مواصلة أنشطة التسجيل، وإصدار أو تمديد وثائق الهوية، وإجراء مقابلات وجلسات استماع بشأن اللجوء بوسائل العمل عن بعد، بما في ذلك في أذربيجان، والأردن، وإستونيا، وإكوادور، وجنوب السودان، وكوستاريكا، وكينيا، والمكسيك، والنمسا.

21- وتأتى اتخاذ تدابير أخرى للتكيف مع الوضع بفضل الإرادة السياسية الإيجابية. وشمل ذلك التمديد التلقائي بموجب القانون لوثائق الهوية لطالبي اللجوء في عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك في الاتحاد الروسي والبرازيل وغانا، ومنح حقوق الإقامة لطالبي اللجوء في البرتغال. واتبعت دول أخرى نهجاً جماعياً لضمان الحماية في التحركات الواسعة النطاق. ومن الأمثلة على ذلك تطبيق البرازيل لمعايير أوسع نطاقاً بشأن اللاجئين بموجب إعلان قرطاجنة على الفنزويليين، من بين جنسيات أخرى؛ وإعلان السودان الاعتراف الأولي باللاجئين الإثيوبيين؛ ومنح أو توسيع وضع الحماية المؤقتة للأشخاص من مختلف الجنسيات في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021.

22- وفريق دعم القدرات في مجال اللجوء هو آلية تعاون دولي رئيسية في إطار الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وفي أواخر عام 2020، أصدرت المفوضية [دليلاً تشغيلياً لطرائق عملها](#)، ويسرّت أمانة فريق دعم القدرات في مجال اللجوء بدء العمل بآليات دعم من دولة إلى دولة بين النيجر وفرنسا، وبين تشاد وفرنسا، وبين المكسيك وكندا، تغطي تنفيذ طرائق معالجة متنوعة. وتكتسي التعهدات الإضافية بتقديم الدعم أهمية بالغة في ضمان حصول الدول على المساعدة لتحسين نظم اللجوء لديها. وبحلول نهاية عام 2020، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الطلبات الجديدة، بلغ عدد طلبات اللجوء المعلقة في العالم ما يقرب من 4,2 ملايين طلب، بزيادة طفيفة عن 4,1 ملايين طلب معلق في نهاية عام 2019. وستكون تدابير التكيف، التي تكفل الوصول المنصف ومواصلة معالجة الطلبات، عاملاً رئيسياً في الحد من تراكم الأعمال غير المنجزة. وفي عام 2020، أصدر المكتب نسخة منقحة ومفصلة من منشور ["المعايير الإجرائية لتحديد وضع اللاجئين بموجب ولاية المفوضية"](#). وتدعم مبادئها ومعاييرها تعزيز الإجراءات القانونية الواجبة وقد تساعد في وضع إجراءات وطنية للجوء ومعالجة الحالات.

23- وعملت المفوضية تماشياً مع ولايتها، مع الدول لتوجيه تسيرها وتطبيقها لاتفاقية عام 1951 وغيرها من الصكوك ذات الصلة، بوسائل منها المحافل التشريعية والقضائية الوطنية والإقليمية، إضافة إلى آليات ومؤسسات حقوق الإنسان. وتوفر ["استراتيجية المفوضية للانخراط في مجال حقوق الإنسان للفترة 2020-2023"](#)، التي أعلن عنها في عام 2020، إرشادات بشأن استخدام آليات حقوق الإنسان والاستفادة من انخراط كيانات حقوق الإنسان في دعم حماية اللاجئين. وبموجب تعهدات المنتدى العالمي للاجئين بتقديم الدعم القانوني المجاني، تم تقديم أكثر من 140 000 ساعة من المساعدة القانونية المجانية والتمثيل القانوني والبحوث بشأن مجموعة متنوعة من القضايا بما في ذلك حماية الطفل وسبل العيش وتحديد وضع اللاجئين وانعدام الجنسية.

## دال - الأفراد والمجتمعات المحلية

24- بينت جائحة كوفيد-19 كيف يمكن لعوامل العمر ونوع الجنس والتنوع أن تزيد من احتمال التعرض للتمييز وسوء المعاملة. وشهدت المفوضية زيادة في الاحتياجات الحادة إلى دعم الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، إضافة إلى الزواج القسري، وعمل الأطفال، وحمل المراهقات أثناء الجائحة، مما يعكس تزايد الفقر وإغلاق المدارس. وأبلغ 27 بلداً عن زيادة في العنف الجنساني منذ بداية الجائحة،

في حين وُصفت حالة العنف الجنساني في أكثر من 80 في المائة من عمليات المشردين داخلياً بأنها حالات شديدة أو قسوى.

25- وأصدرت المفوضية توجيهات بشأن اعتبارات السن ونوع الجنس والتنوع في سياق جائحة كوفيد-19. كما قامت بتكييف برامجها للوقاية من العنف الجنساني والتصدي له من خلال تعزيز التعاون مع المنظمات التي تقودها المجتمعات المحلية والمنظمات التي تقودها النساء ومع الشركاء المحليين، وتوسيع نطاق إدارة الحالات عن بعد وتحديث مسارات الإحالة في حالات العنف الجنساني للاستجابة لاحتياجات المتعرضات للعنف الجنساني. وقد أنشأ العديد من العمليات قنوات اتصال للمتعرضات للعنف الجنساني أو وسعها، بما في ذلك خطوط الطوارئ المباشرة في الأردن، وباكستان، وبيرو، والجزائر، وجنوب السودان، وزامبيا، وكينيا، ولبنان، ومصر، والمكسيك، ونيبال. وقدمت المفوضية وشركاؤها المساعدة إلى مليوني امرأة وفتاة من خلال خطوط اتصال مباشر خاصة بالعنف الجنساني على مدار الساعة وطوال الأسبوع. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، عملت استراتيجية للاتصالات الإذاعية بقيادة نساء عائدات وقادة المجتمعات المحلية على توعية المجتمعات المحلية بشأن كوفيد-19 والمساواة بين الجنسين. وقُدمت عن بعد خدمات منقذة للحياة في إدارة حالات العنف الجنساني في العديد من العمليات، في حين دعمت المساعدة النقدية الطارئة للمتعرضات للعنف الجنساني والنساء المعرضات لخطرهن. وفي إكوادور، دعمت المفوضية افتتاح مركز مجتمعي للاجنات والنساء الإكوادوريات المزاولات لخدمات الجنس وتبادلها كآلية للتكيف. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز حقوق المرأة، وتقوية شبكات دعم الأقران، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والتصدي لها، والحماية من العنف الجنساني. وفي البرازيل، أعلنت المفوضية والاتفاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن انطلاق الجولة الرابعة من مبادرة "تمكين اللاجنات" لتوسيع فرص كسب العيش للنساء اللاجنات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

26- وفي العديد من البلدان، قادت المبادرات جهود التصدي للعنف الجنساني. ففي أوغندا وتشاد والهند ونيجيريا، ركزت المفوضية وشركاؤها على حقوق اللاجنات والفتيات في ضمان المشاركة الهادفة على قدم المساواة في صنع القرار. وأبلغ عن تحسن مشاركة النساء والفتيات في القيادة والإدارة في عمليات المشردين داخلياً في بوركينا فاسو وجنوب السودان وميانمار. وفي الكاميرون، عززت المفوضية وشركاؤها قدرة المرأة على دعم تعبئة المجتمعات المحلية والتعاضد السلمي وركزت على التعليم والخدمات الصحية وحماية الطفل. وفي الجمهورية العربية السورية، تعاونت 91 لجنة نسائية في 12 محافظة مع مراكز تنسيق الوقاية المجتمعية من العنف الجنساني لتبادل المعلومات عن الوقاية من كوفيد-19، وتقديم الخدمات القانونية، والدعم الطبي في مجال الصحة العقلية والنفسية للمتعرضات للعنف الجنساني. وفي ملاوي، دعمت 14 منظمة مجتمعية يقودها لاجئون الإحالات إلى الخدمات المقدمة للمتعرضات للعنف الجنساني. واستخدمت عمليات أخرى، في بلدان من قبل البرازيل وبوركينا فاسو وكولومبيا وكوستاريكا وكوت ديفوار وإكوادور والمكسيك والنيجر ونيجيريا وبيرو والسنگال، التكنولوجيا والطرائق المبتكرة، من قبيل وسائط التواصل الاجتماعي، لزيادة الوعي والحصول على الخدمات عن بعد.

27- وتبرز "سياسة المفوضية بشأن منع العنف الجنساني والتخفيف من حدته والتصدي له"، الصادرة في عام 2020، عمل المفوضية في هذا المجال، وتعترف بأن البرمجة لمنع العنف الجنساني والتصدي له أولوية مؤسسية منقذة للحياة. كما تؤكد على أهمية إدماج المساواة بين الجنسين في جميع جوانب عمل المفوضية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إفاد خبراء في الوقاية من العنف الجنساني والتصدي له من خلال مبادرة "آمن من البداية"، التي تمولها الولايات المتحدة الأمريكية،

لدعم العمليات في البلدان التالية: البرازيل، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجيبوتي، والسودان، والكاميرون، ومالي، وموزامبيق، واليمن، والأنشطة الإقليمية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي والبحيرات الكبرى وغرب ووسط أفريقيا. وشجعت المفوضية المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني من خلال الاستناد إلى مبادرات من قبيل التدقيق في المساواة بين الجنسين في العمليات العالمية التي تجري في إطار المنتدى العالمي للاجئين وتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وعن طريق الانضمام إلى عضوية مجلس إدارة الاتفاق المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني.

28- وواجه الأطفال المشردون تحديات عديدة في مجال الحماية، تقاضت بسبب الجائحة، وعدم كفاية التمويل، ومحدودية القدرة. وعملت المفوضية وشركاؤها بنظام إدارة الحالات عن بعد ودعوا إلى مواصلة خدمات حماية الطفل أثناء عمليات الحجر الصحي. وعملوا مع العاملين في مجال التوعية المجتمعية والمتطوعين والأخصائيين الصحيين من خلال 97 مبادرة مجتمعية لحماية الطفل، بما في ذلك اللجان الافتراضية لحماية الطفل ومجموعات دعم المراهقين والأطفال.

29- ويظل الإعلام والاتصال حيويين لمنع وقوع الحوادث والاستجابة لشواغل حماية جميع الفئات. ففي الإكوادور، قامت المفوضية بتجربة إطار دردشة على واتساب كقناة اتصال لمجتمعات المشردين، مما أتاح الوصول إلى معلومات بشأن كوفيد-19 وإلى خدمات أساسية. وتم تجريب مبادرات مماثلة في مجال الدردشة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات والبرازيل من خلال منصة U-Report on the Move التي تستهدف المراهقين والشباب. وقدمت شبكة أماكن الدعم الإقليمية، التي تضم 186 هيكلًا في الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا، معلومات عن إمكانية الحصول على الحقوق والخدمات، ودعمت تحديد الأشخاص المعرضين لخطر شديد وإحالتهم، ووفرت الاتصال والدعم النفسي والاستحمام الآمن والمراحيض والأماكن الآمنة للنساء والأطفال. وساعدت أداة إقليمية لرسم خرائط الخدمات الرقمية على ضمان الوصول إلى المعلومات عن آخر المستجدات. ففي كينيا، تم تكييف مركز اتصال لتوفير مصدر موثوق به للمعلومات بشأن كوفيد-19 للنازحين وعديمي الجنسية، بينما استخدمت المفوضية في الجمهورية العربية السورية مجموعات واتساب ومراكز فرعية وأفرقة متنقلة لإكمال التوعية بالاتصال الشخصي. وفي اليمن، أجري ما يزيد على 40 000 زيارة محددة الهدف لتوفير المعلومات والدعم للأسر الضعيفة والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

30- وفي العديد من البلدان المضيفة، تعرض للعنف النازحون والسكان عديمو الجنسية بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية - التي كانت في الغالب سبباً لطلبهم اللجوء في المقام الأول. وكثيراً ما لا يتلقى هؤلاء الأفراد ما يكفي من المشورة والرعاية الصحية والدعم. وزادت جائحة كوفيد-19 من مخاطر الوصم وانعدام الحماية، في حين أدى الأثر النفسي للعزلة والنتائج الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 إلى تفاقم صعوبات نزوحهم. وتعاونت المفوضية مع منظمات تقودها المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين لمعالجة الوضع. وفي حزيران/يونيه 2021، عقدت المفوضية وخبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسانية مائدة مستديرة لاستكشاف القوى الدافعة إلى التشرد، والتحديات التي تواجه طالبي اللجوء، والدفع نحو الإدماج في الخدمات الوطنية، وآثار الجائحة على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين.



## ثالثاً - الإدماج

## ألف - الاعتماد على الذات والحماية الاجتماعية

31- دمرت الجائحة الاقتصادات المحلية، وكان لها أثر سلبي غير متناسب على اللاجئين العاملين في وظائف قطاع الخدمات المحلية الذين تفنر استحقاقاتهم الاجتماعية إلى حماية. فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة اللاجئين النيكاراغويين في كوستاريكا الذين يبلغون عن دخل ثابت متصل بالعمل من 93 إلى 59 في المائة منذ آذار/مارس 2020، مما أجبر الكثيرين على تناول الطعام مرة أو مرتين فقط في اليوم. وفي عام 2021، نشرت المفوضية والبنك الدولي [تحديثاً لدراسة مشتركة](#)، يسلط الضوء على تأثير جائحة كوفيد-19 على الفقر في صفوف اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن والعراق ولبنان. وأبلغت المفوضية عن زيادة في طلبات المدفوعات النقدية لدى اللاجئين والمشردين، وإن كان نقص التمويل يحد من قدرتها على الاستجابة.

32- ولئن كان إدراج اللاجئين في تقييمات الأثر التي أجراها مركز البيانات المشترك بين المفوضية والبنك الدولي بشأن التشريد القسري قد قدم بعض الأدلة الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق باللاجئين للاسترشاد بها في تكييف الاستجابات، فإن البيانات المتاحة لا تزال غير كافية لتقديم صورة شاملة عن التحديات والفرص والأثر العام للجائحة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي مقارنة بسكان البلد.

33- وعلى الرغم من آثار الجائحة، ساعدت بعض المبادرات المشجعة على تعزيز فرص حصول اللاجئين على فرص العمل في الاقتصادات الرسمية. فقد اعتمدت تشاد تشريعاً يمنح اللاجئين إمكانية الوصول القانوني إلى سوق العمل، وأصدرت إثيوبيا تراخيص إقامة وعمل للاجئين. وقد دعم المانحون اللاجئين من خلال التحويلات النقدية وتوفير القروض الصغيرة لأصحاب المشاريع، بما في ذلك في الأردن وتركيا والعراق ولبنان. وفي السلفادور، حددت الحكومة استراتيجية لضمان حصول اللاجئين على الخدمات العامة وفرص العمل وفرص ريادة الأعمال. وقامت هولندا بتمويل "شراكة التطلعات"، بمشاركة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، إلى جانب منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وساعدت هذه المبادرة المجتمعات المحلية النازحة والمضيفة في مجالات التعليم والحماية والعمالة في إثيوبيا، والأردن، وأوغندا، والسودان، والعراق، وكينيا، ولبنان، ومصر. ويسرّت أذربيجان حصول اللاجئين على عمل لائق. وفي البرازيل والمكسيك، تعاونت المفوضية مع الشركاء في إعادة التوطين الداخلي الطوعي لنحو 70 000 لاجئ وطالب لجوء، مما سهل الحصول على فرص عمل مستقرة وسكن وخدمات صحية. وفي كلا البلدين، وافق على تشغيل اللاجئين شركاء المفوضية في القطاع الخاص، بما في ذلك شركات أكسنتشر، ومجموعة إنكا، ومؤسسة إيكيا، ومابى، وباليزر للأثاث، وولورثس. وساعدت المبادرات، بما في ذلك المبادرات التي تقودها المنظمة الدولية لخدمات التوطين، على ربط اللاجئين بفرص العمل عبر الحدود وخلق مسارات تكميلية من خلال التشغيل. وأحرز تقدم بشأن تعهد غرفة التجارة الدولية بدعم شركاتها الأعضاء البالغ عددها 45 مليون شركة في تشغيل اللاجئين. فعلى سبيل المثال، وقعت غرفة التجارة والصناعة الوطنية الكينية مذكرة تفاهم مع المفوضية بشأن تشغيل اللاجئين.

34- وأتاحت الجائحة فرصاً لتشغيل اللاجئين ذوي الخبرة في مجال الرعاية الصحية وقادة المجتمعات المحلية في بيرو وكولومبيا والمكسيك وعدة بلدان في أوروبا، بما في ذلك إسبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، والدانمرك، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا. ودعم جواز السفر الأوروبي لتقييم المؤهلات العلمية للاجئين جهود مجلس أوروبا لإدماج العاملين الصحيين اللاجئين في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19.

35- وقام العديد من اللاجئين بتكييف أعمالهم التجارية وساهموا، إلى جانب المؤسسات التجارية المحلية، في إنتاج معدات الحماية الشخصية الأساسية، بما في ذلك أقنعة الوجه. ودعمت مجموعة أرباب الأعمال الأفارقة ما يزيد على 14 600 لاجئ ورب عمل في المجتمعات المضيفة في كينيا ورواندا، وقدمت منح إغاثة من جائحة كوفيد-19 مرة واحدة. وتعاونت المفوضية مع شركاء التنمية لتحسين المهارات الرقمية للاجئين، حيث قامت بأعمال الدعوة نيابة عن ربات الأعمال، ودعمت النساء والفتيات بالتدريب ومهارات الحاسوب. وتستعد المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإعلان عن اتحاد مشترك في 22 بلداً من شأنه تعبئة أرباب الأعمال لتوفير العمل الرقمي للاجئين والمجتمعات المضيفة.

36- ودعمت المفوضية إدماج السكان المشردين وعديمي الجنسية في نظم الحماية الاجتماعية، بدءاً من خطط الضمان الاجتماعي الشاملة في الاقتصادات المتقدمة النمو، وحتى التحويلات النقدية والعينية في البلدان النامية. وعززت الدعوة لصالح إدماج اللاجئين في خطط الحماية الاجتماعية الوطنية ونظم إحصاءات الأحوال المدنية وخطط التنمية الاقتصادية. ودعمت المفوضية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في عقد اجتماع رفيع المستوى للخبراء بشأن تنفيذ إعلان كمبالا بشأن الوظائف وسبل العيش والاعتماد على الذات لأجل اللاجئين والعائدين والمجتمعات المضيفة. ومن بين القضايا الرئيسية التي نوقشت حماية الأصول المدرة للدخل، من قبيل الأعمال التجارية والأصول الزراعية، لضمان تمكن رواد الأعمال اللاجئين من إعادة بناء سبل عيشهم بمجرد تخفيف تدابير جائحة كوفيد-19. وفي البرازيل، أتيحت للاجئين إمكانية الوصول إلى برامج الإغاثة في حالات الطوارئ، بما في ذلك الإعانات المخصصة للتصدي لجائحة كوفيد. وقدمت المفوضية، بالتعاون مع الشركاء، الدعم لسبل عيش ما يزيد على 1,24 مليون شخص من المشردين الضعفاء وأفراد المجتمع المحلي المضيف المتضررين من جائحة كوفيد-19. وقدم ائتلاف تخفيف حدة الفقر، وهو اتحاد تقوده المفوضية، الدعم للإنعاش الاقتصادي والاعتماد على الذات لما مجموعه 13 700 أسرة معيشية من أسر اللاجئين والمجتمعات المضيفة في عام 2020 من خلال "نهج التدرج". وفي زامبيا، أدرج اللاجئون في برنامج دعم مدخلات المزارعين، وهو مبادرة من وزارة الزراعة تهدف إلى ضمان قدرة القطاع الزراعي على الصمود وحماية سبل العيش في المناطق الريفية والأمن الغذائي في ظل الأحوال الجوية القاسية. وفي رواندا، أدرج اللاجئون والمجتمعات المضيفة في المشاريع الزراعية بدعم مالي من شركاء التنمية، ومنهم الدانمرك، في المنتدى العالمي للاجئين.

37- وشجعت المفوضية ومنظمة العمل الدولية إتاحة فرص وصول اللاجئين إلى خدمات التشغيل الوطنية، في الوقت الذي تتعاونان فيه بشأن نهج نظم السوق الشاملة للجميع، الذي يشجع تطوير نظم السوق لرواد الأعمال، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئات التشريد القسري. وأقامت المفوضية شراكات مع 19 من مقدمي الخدمات المالية في 12 بلداً في أفريقيا والأمريكتين. وفي عام 2020، اتخذ مقدمو الخدمات المالية هؤلاء تدابير لدعم المقترضين اللاجئين، بما في ذلك إعادة هيكلة القروض أو إعادة تمويلها، والعمل بالوقف المؤقت لسداد القروض، وتعزيز الخدمات الرقمية، وتوفير إمكانية الحصول على قروض الإنعاش.

38- وحتى حزيران/يونيه 2020، تم تخصيص بليون دولار للاجئين والمجتمعات المضيفة في 14 بلداً مؤهلاً في أفريقيا وآسيا وذلك في إطار 18 نافذة فرعية إقليمية للمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وتعمل المفوضية عن كثب مع البنك الدولي على وضع وتنفيذ إطار لاستعراض سياسات اللاجئين من أجل مراجعة سياسات اللاجئين والبيئات المؤسسية في البلدان المؤهلة لمراجعة منهجية. ويهدف الإطار إلى إبراز ما يقدمه البنك الدولي من مساعدة في دعم السياسات المتعلقة بقضايا تشمل حرية التنقل والعمل اللائق والإدارة البيئية والحصول على خدمات من قبيل التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية.

## باء - التعليم

39- كان لجائحة كوفيد-19 أثر مدمر على التحاق الأطفال اللاجئين بالمدارس، ولا سيما الفتيات، مع ما يرتبط بذلك من مخاطر تتعلق بحمايتهم. ويتزايد تعرض الأطفال ذوي الإعاقة لخطر التخلف عن الركب لأن التدابير الرامية إلى دعم التعلم المنزلي لا تلبي احتياجاتهم التعليمية. وإلى جانب الجائحة، أجبر تدهور الأمن في منطقة الساحل آلاف المدارس على إغلاق أبوابها، مما يهدد بضياح المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في عدد الأطفال اللاجئين الملتحقين بالمدارس. كما قوضت جائحة كوفيد-19 خدمات الحماية المقدمة من خلال المدارس، بما في ذلك المساعدة النفسية الاجتماعية والدعم الأكاديمي للمتعلمين اللاجئين وبرامج التغذية المدرسية. ويترتب على تفاقم الفقر وفقدان الدخل اضطراب الأسر إلى عدم إيلاء الأولوية للإنفاق على التعليم. وبسبب استمرار العنف وانعدام الأمن وتدمير البنية التحتية والافتقار إلى القدرات التعليمية في الجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، واليمن، وتفاقم الحالة بسبب التدهور الاقتصادي المحلي، نشأت ضغوط هائلة على النظم التعليمية المثقلة بالأعباء. وقد أدى ذلك إلى تقويض الاستثمارات السابقة وانتكاس التقدم المحرز في تحسين فرص الوصول إلى الأطفال المشردين وعديمي الجنسية وفي النتائج التعليمية. ولوحظ ارتفاع حالات حمل المراهقات والاتجار بالأطفال، كما لوحظ تزايد عمل الأطفال، لا سيما عندما يفقد البالغون وظائفهم بسبب الإغلاق أو احتدام المنافسة على العمل. وأظهرت دراسة أجراها صندوق ملالا استناداً إلى الدروس المستفادة من أوبئة إيبولا السابقة أن 50 في المائة من الفتيات اللاتي في التعليم الثانوي معرضات لخطر عدم العودة إلى المدرسة. وارتفعت هذه النسبة إلى 100 في المائة في بعض البلدان التي كانت معدلات الالتحاق بها منخفضة قبل انتشار الجائحة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، عندما أعيد فتح المدارس في حزيران/يونيه 2020، لم يعد إلى المدارس سوى 50 في المائة من اللاتي في التعليم الثانوي، مما يؤكد المخاطر التي أبرزتها الدراسة.

40- وكانت لإغلاق المدارس آثار بالغة ومتنوعة على التقدم الأكاديمي للأطفال والشباب المشردين وسلامتهم وحمايتهم ورفاههم الاجتماعي والعاطفي وصحتهم. ولما كان التعليم يؤدي وظيفة أساسية في مجال الحماية، فمن الأهمية بمكان أن يتمكنوا من العودة إلى المدرسة، ولا سيما منهم الفئات الأكثر تهميشاً. واستجابة لذلك، اتخذت ملاوي خطوات لإدراج اللاجئين في استراتيجيتها الثالثة للنمو والتنمية، التي تشمل التعليم كمجال رئيسي ذي أولوية. وعقدت وزارة التعليم البرازيلية العزم على ضمان تمكين الأطفال اللاجئين والمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، من ممارسة حقهم الأساسي في التعليم عن طريق وضع شروط مرنة.

41- وحذرت المفوضية في تقريرها السنوي عن التعليم لعام 2020، المعنون "التعبئة من أجل تعليم اللاجئين"، من العواقب الوخيمة للجائحة على التعليم. ففي السابق، كان احتمال عدم التحاق الطفل اللاجئ بالمدرسة ضعف احتمال الطفل غير اللاجئ. ويزداد هذا الوضع سوءاً عندما يعجز الآباء والأوصياء عن تحمل الرسوم المدرسية أو الأدوات الأساسية للتعلم عن بعد. وتعاونت اليونيسيف والمفوضية من خلال "مخطط العمل المشترك" لتعزيز التحاق اللاجئين بالمدارس، بهدف الوصول إلى تسجيل 10 ملايين طفل لاجئ ومجتمع مضيف. وفي البلدان التي أدرج فيها الأطفال والشباب اللاجئون في خطط الاستجابة الوطنية والجهود المبذولة لضمان استمرار التعلم أثناء إغلاق المدارس، استمرت الدروس من خلال البث التلفزيوني والإذاعي المجتمعي، والمنصات الرقمية، وخصص الدروس الخصوصية للمجموعات الصغيرة، ومجموعات الدراسة الذاتية في سياقات منخفضة الموارد. وساعدت المفوضية 934 000 تلميذ في 74 بلداً على متابعة التعلم عن بعد والتعلم في البيت. وساعدت الاستمرارية في التعليم أثناء إغلاق المدارس على حماية الأطفال والشباب اللاجئين، كما وفرت بدائل لآليات التكيف السلبية. وفي البلدان التي لا يكون

فيها المعلمون اللاجئين جزءاً من القوى العاملة الوطنية في مجال التعليم، دعت المفوضية المانحين والشركاء إلى ضمان استمرار تلقي المعلمين مبالغ مالية تحفيزية أثناء إغلاق المدارس.

42- وعملت المفوضية مع أصحاب المصلحة لتيسير العودة الآمنة إلى المدارس للأطفال والمعلمين والمجتمع المحلي للاجئين بأسره. وتم تعزيز البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وهي عامل رئيسي في ضمان إعادة فتح المدارس بشكل آمن، من خلال بناء وإصلاح مرافق الصرف الصحي المدرسية وتوزيع عُدّة أدوات الصحة والنظافة. وشارك المدرسون والموظفون التربويون في دورات تدريبية بشأن النظافة والسلامة الصحية، ورُودوا بمعدات الوقاية الشخصية.

43- وقد استفاد الفريق العامل المعني بالتعليم المعجل، الذي ترأسته المفوضية، من خبرات الشركاء في توجيه المؤسسات التعليمية بشأن كيفية مساعدة المتعلمين على اللحاق بالركب. كما تواصلت مع الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، واستضافت ندوات على شبكة الإنترنت بشأن التعليم البديل والتوصيات الرئيسية في ضوء جائحة كوفيد-19.

44- واستمر برنامج المنح الدراسية للتعليم العالي التابع للمفوضية في دعم الطلاب اللاجئين طوال فترات الإغلاق. ووفرت إيطاليا ممرات تعليمية لطلاب الجامعات اللاجئين. وفي البرازيل، يستكمل 329 لاجئاً وطالب لجوء دراستهم الجامعية، وأعيد التحقق من شهادات 76 منهم من خلال أنشطة الكرسي الجامعي لسيرجيو فييرا دي ميلو، وهي مبادرة مشتركة بين المفوضية وأكثر من 25 مؤسسة للتعليم العالي. وقدم بعض شركاء التعليم العالي، في كينيا على سبيل المثال، حواسيب محمولة وهواتف ذكية وحزم بيانات للاجئين، وتحققوا من فرص توفر الكهرباء للطلاب في المخيمات من خلال شراكات مع منظمات في الموقع.

## جيم - الصحة

45- يواجه العديد من المشردين وعديمي الجنسية خطراً متزايداً للإصابة بالأمراض، ويعيشون في ظروف تمنعهم من التقيد بالتباعد الاجتماعي وتنفيذ تدابير النظافة الصحية. وفي بعض الحالات، منعوا من الحصول على علاج لحالات صحية. ومع التسليم بأن العديد من البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين لديها نظم صحية مثقلة بالأعباء، فإن ضمان الحصول على الخدمات الصحية شرط أساسي مسبق للتمتع بالحقوق المرتبطة بالحماية الدولية والحلول الدائمة. بيد أن دولاً عديدة قامت بتوسيع نطاق الخدمات الصحية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 لتشمل اللاجئين وغيرهم من المشردين، بما يتفق مع تعهداتها في المنتدى العالمي للاجئين بتوفير رعاية صحية شاملة للجميع.

46- وتحتاج بعض الدول إلى الدعم لتلبية الاحتياجات الصحية للمجتمعات المضيفة والسكان المشردين. فتوفير المساعدة المالية والتقنية أمر حاسم لتعزيز النظم الصحية الوطنية، بما يتماشى مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وتدعو المفوضية إلى إدراج السكان المشردين وعديمي الجنسية في خطط التفقيح الوطنية، على قدم المساواة مع المواطنين وتماشياً مع مبادئ تخصيص اللقاحات في إطار مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس) و"المخزون الاحتياطي من اللقاح المخصص للأغراض الإنسانية". وفي المناطق التي استثمرت فيها المفوضية في بناء علاقات ثقة مع المجتمعات المحلية قبل انتشار الجائحة، كانت العمليات في وضع أفضل للتصدي لجائحة كوفيد-19 وضمان استمرار الخدمات الحيوية. ففي لبنان، تمت تعبئة ما يزيد على 450 لاجئاً من ذوي المهارات الطبية كمتطوعين في مجال الصحة المجتمعية، مع التركيز على التوعية بجائحة كوفيد-19 والنظافة الصحية

والمراقبة وإسداء المشورة الأولية. فقاموا بدور حاسم في نوعية اللاجئين باختبار كوفيد-19، وعملوا على التخفيف من مخاوف المجتمعات المحلية والحد من خطر الوصم.

## دال - الصحة العقلية والدعم النفسي

47- تعد رعاية الصحة النفسية للسكان المشردين حاجة تعاني من نقص حاد في الخدمات المخصصة لها. ومن أجل مكافحة أزمة الصحة العقلية المتنامية، وتعزيز مهارات التكيف الإيجابي، وحماية الرفاه النفسي والاجتماعي للاجئين وغيرهم من المشردين، أعلنت المؤسسة الأولمبية للاجئين عن مبادرة لتوفير فرص ممارسة الرياضة لمساعدة المشردين على مواجهة آثار الجائحة. وقد اشترك نادي سانتوس البرازيلي لكرة القدم ونادي أليانزا ليما في بيرو مع المفوضية لدعم إدماج اللاجئين، وتعهدا بتقديم منح دراسية للاجئين لحضور المخيمات الرياضية وتدريب المدربين على التصدي لكرهية الأجانب. وإدراكاً من أفراد المجتمع المحلي في دھوك، العراق، للصحة العقلية والأثر النفسي والاجتماعي للجائحة، تم تدريبهم عن بعد على الإسعافات الأولية النفسية وآليات التكيف الإيجابي. ودعم متطوعو التوعية تطوير مواد الدعم الصحي والنفسي الاجتماعي للتصدي لجائحة كوفيد-19 باللغتين العربية والكردية السورانية، ليتم تعميمها من خلال البرامج الإذاعية وشبكات واتساب ومنصات التواصل الاجتماعي.

48- وقد أبرزت الجائحة أهمية إعطاء الأولوية للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في صفوف المشردين. وأدى انعدام الفرص الاقتصادية إلى زيادة الضغط على الصحة العقلية، مما أسهم في زيادة العنف الجنساني والعنف المنزلي وإيذاء النفس في صفوف المشردين.

## هـ - الأشخاص ذوو الإعاقة

49- في عام 2020، أعلن عن "خطة عمل بشأن إدماج الإعاقة" مدتها خمس سنوات لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع القوى العاملة والعمليات التابعة للمفوضية. وشكل مجالات اهتمام رئيسية توفير فرص التعليم للأطفال ذوي الإعاقة أثناء الحجر الصحي، من قبيل تنظيم حصص للمشورة عن بعد مع الآباء والأطفال ذوي الإعاقة، وتوفير فرص الاستفادة من الجهود الاجتماعية الاقتصادية الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19، والتي تتيح إمكانية الاستفادة من سبل العيش الموجهة لفئة معينة. وشارك الأشخاص ذوو الإعاقة في التخطيط للتصدي لجائحة كوفيد-19 في إثيوبيا والأردن وكينيا وفي منطقة الأمريكتين. وتعاونت المفوضية مع شبكة أمريكا اللاتينية للمنظمات غير الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسره من أجل تكييف المواد الإعلامية وقنوات الاتصال بشأن الوقاية من كوفيد-19 والعنف الجنساني، والتصدي لهما، وضمان إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. وأفادت التقارير بإجراء عمليات تكييف مشابهة في أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وكينيا، ولبنان. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رسمت دراسة بحثية بعنوان "قوة الإدماج" خريطة لاحتياجات اللاجئين ذوي الإعاقة وقدمت إرشادات عملية لتعزيز التصدي للعنف الجنساني وجائحة كوفيد-19.

## واو - المسنون

50- تم تحديث إرشادات المفوضية بشأن العمل مع المسنين في بيئات النزوح في أوائل عام 2021. وأفادت عمليات المفوضية باتخاذ تدابير مكرسة لضمان إدراج المسنين في التصدي لجائحة كوفيد-19. وشملت مبادرات لتيسير فرص الوصول المحدد الهدف إلى المساعدة الغذائية والغذاء ومواد النظافة.

## زاي - التماسك الاجتماعي

51- ساعدت المدن في جميع أنحاء العالم على ضمان ألا تستبعد الجهود المحلية للتصدي للجائحة أي شخص على أساس وضعه كمهاجر أو لاجئ. وتعاونت المفوضية مع مجلس رؤساء البلديات المعني بالهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمنظمة الدولية للهجرة، وغيرها من أجل وضع رسائل رئيسية وتوجيهات سياساتية للمدن. وأنشأت مدينة بريستول، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، متابعة لتعهداتها في المنتدى العالمي للاجئين، حملة "#نحن بريستول" (#WeAreBristol) لدعم التماسك الاجتماعي، وتعزيز الهوية المحلية الشاملة للجميع، ومنع التمييز وكرهية الأجانب. واشتركت المفوضية ومدينة ساو باولو بالبرازيل في وضع بروتوكول تنفيذي موحد للتوجيه وذلك لمنع التمييز ضد المهاجرين واللاجئين المتحولين جنسياً في الحصول على خدمات المساعدة الاجتماعية وتوزيع الأغذية.

52- وفي كولومبيا، صدت حملة "سوموس باناس كولومبيا" التي قامت بها المفوضية كراهية الأجانب وشجعت التضامن مع الفنزويليين. وفي إطار خطة التنسيق الإقليمية للاستجابة الفنزويلية، دعت المفوضية وشركاؤها إلى إدراج اللاجئين والمهاجرين في خطط التلقيح الوطنية، وتصدت للمعلومات المضللة من خلال حزمة وسائل التواصل الاجتماعي المشتركة بين الوكالات بشأن التلقيح ضد جائحة كوفيد-19. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أصدرت وزارة الداخلية والحكم المحلي في الفلبين تعليمات إلى وحدات الحكم المحلي بتشجيع إدماج المشردين وعديمي الجنسية في التصدي للجائحة.

53- وتعباً الزعماء الدينيين لدعم النازحين وعديمي الجنسية. ففي نيسان/أبريل 2021، أعلنت حركة "أديان من أجل السلام" ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن إنشاء "مجلس القادة المتعدد الأديان"، بهدف الدعوة إلى منع نشوب النزاعات والمصالحة وبناء السلام في السياقات الإنسانية وسياقات النزوح الصعبة. وفي المرحلة التي تسبق عقد المنتدى العالمي للاجئين المقبل في عام 2023، سيعمل المجلس على مكافحة كراهية الأجانب، وتعزيز الجهود المتعددة الأديان لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتشرد، ودعم بناء السلام والمصالحة وإشراك المشردين وعديمي الجنسية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أصدرت المفوضية توجيهات بشأن التصدي للعنصرية وكرهية الأجانب.

## رابعاً - الحلول

### ألف - إعادة الطوعية إلى الوطن

54- في عام 2020، عاد 250 000 لاجئ إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما يمثل انخفاضاً نسبته 21 في المائة مقارنة بعام 2019. وقد أعاق تعليق عمليات العودة الطوعية إلى الوطن عمليات العودة المنظمة عقب إغلاق الحدود بسبب جائحة كوفيد-19، في حين أدت الجائحة إلى عودة مبكرة أو إلى تنقلات لاحقة، لا سيما عندما يواجه الأفراد صعوبات في البلدان المضيفة. وظلت عمليات العودة محدودة مع استمرار العقوبات في العديد من بلدان المنشأ، بما في ذلك استمرار انعدام الأمن والافتقار إلى الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش لضمان استدامة هذا الحل.

55- ومن بين التطورات الصعبة الأخرى في سياق جائحة كوفيد-19، لوحظ انخفاض حاد في عمليات العودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث عاد حوالي 38 600 لاجئ سوري إلى ديارهم. ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 60 في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وفي الجمهورية العربية السورية،

قدمت المفوضية للاجئين العائدين وغيرهم من الفئات الضعيفة المساعدة الإنسانية وغيرها من الخدمات عن طريق شبكة من المراكز المجتمعية. ودعماً للحق الأساسي للاجئين في العودة إلى ديارهم، واصلت المفوضية جهودها لتهيئة الظروف للإعادة الطوعية إلى الوطن بأمان وكرامة عندما تسمح الحالة بذلك. وتحسباً لمزيد من عمليات العودة عندما تتحسن الأوضاع، عززت المفوضية وشركاؤها الاستعداد والتخطيط للعودة، مسترشدة بـ "استراتيجية الحماية والحلول الشاملة: خريطة طريق لتعزيز إعادة التوطين والمسارات التكميلية في الأزمة السورية" وبالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

## باء - إعادة التوطين والمسارات التكميلية للسماح بالدخول

56- ترتب على القيود المفروضة على التنقل وعدم إمكانية الوصول إلى اللاجئين بسبب الجائحة أن اضطرت المفوضية وشركاؤها إلى تخفيض أنشطة إعادة التوطين تخفيضاً كبيراً، في حين اضطرت الدول إلى إلغاء معظم بعثات الفرز. كما تأثرت بقيود السفر إعادة التوطين والمسارات التكميلية للسماح بالدخول، مما أسهم في تدني معدلات إعادة التوطين إلى أدنى مستوى لها خلال عقدين من الزمن. وعلى الرغم من الجائحة، تمكنت المفوضية من تقديم حالات إعادة توطين ما يزيد على 39 500 لاجئ إلى 25 بلداً للنظر فيها. وهذا ما يمثل نصف الطلبات المقدمة في عام 2019 تقريباً. غير أنه، في عام 2020، لم يغادر سوى 22 800 لاجئ لإعادة توطينهم بمساعدة المفوضية.

57- وقد أفاد التقرير المؤقت عن "الاستراتيجية الثلاثية السنوات للمفوضية (2019-2021) بشأن إعادة التوطين والمسارات التكميلية"، بالتقدم المحرز، على الرغم من العدد المحدود من أماكن إعادة التوطين المتاحة وعمليات المغادرة في عام 2020. وفي إطار المبادرة المشتركة بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة لإعادة التوطين المستدامة والمسارات التكميلية، نفذت مبادرات لبناء القدرات في الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل، اقترنت ببدء أو تنقيح خطط العمل الوطنية بشأن إعادة التوطين.

58- ولا يزال عدد المسارات التكميلية محدوداً. وتحلل دراسة مشتركة من المفوضية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان "مسارات آمنة للاجئين 2" البيانات المتعلقة باللاجئين الذين يحصلون على مسارات تكميلية في الفترة من 2010 إلى 2019. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدول خلال العقد الماضي، فإن الدراسة تسلط الضوء على أن التكاليف وشروط التوثيق القائمة، في جملة عوائق أخرى، لا تزال تحول دون لم شمل الأسر، وتمنع حصول اللاجئين المهرة على فرص عمل في بلدان ثالثة.

## خامساً - عديمو الجنسية

59- تأثر عديمو الجنسية تأثراً غير متناسب من جراء جائحة كوفيد-19 وتدابير التخفيف المرتبطة بها بسبب افتقارهم إلى الجنسية. وفي سياقات عديدة، لم يتمكنوا من الحصول على الاختبار والعلاج لافتقارهم إلى وضع قانوني واستبعدوا من الخدمات الاجتماعية. وقد أدى فقدان سبل العيش ومحدودية فرص الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة وزيادة المخاطر فيما يتعلق بالحماية.

60- ولكي تكون برامج التلقيح فعالة، يجب أن تكون شاملة للجميع، مع تحديد الأولويات بناء على اعتبارات الصحة العامة. ويتعرض عديمو الجنسية لخطر الاستبعاد من خطط التحصين الوطنية، بصرف النظر عما إذا كان سنهم أو حالتهم الصحية أو دورهم في المجتمع سيُدرجهم في فئة ذات أولوية.



61- وفي جوانب أخرى، تحسنت حماية الأشخاص عديمي الجنسية في عدة بلدان. ففي آيسلندا، تُوّجت الخطوات التي اتخذت لمواءمة القوانين المحلية مع المعايير الدولية المتعلقة بحماية الأشخاص عديمي الجنسية بانضمام البلد إلى اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية في كانون الثاني/يناير 2021. ووضعت الحكومة فيما بعد إجراءات تشغيل موحدة لتطبيق قانون عام 2018 الذي ينص على إجراء مخصص لتحديد انعدام الجنسية. وتعتبر إجراءات تحديد انعدام الجنسية عاملاً أساسياً في قدرة الحكومات على تحديد الأشخاص عديمي الجنسية ومنحهم وضع الحماية. ويضمن وضع انعدام الجنسية تمتع الأفراد بمجموعة من الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي. وقد وضعت إجراءات لتحديد انعدام الجنسية في أوكرانيا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، وأصبحت كوت ديفوار أول بلد في القارة الأفريقية يتخذ هذه الخطوة الهامة. وصادق السودان على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة، مما مهد السبيل لإزالة التمييز بين الجنسين في قانون الجنسية.

62- واعتمدت عدة دول تعديلات تشريعية وقرارات لتنظيم إقامة الأشخاص عديمي الجنسية ومنحهم الحقوق المرتبطة بوضعهم. وفي كانون الثاني/يناير 2021، وافق مجلس الوزراء التايلندي على قرار ينص على توفير فرص حصول الأشخاص عديمي الجنسية المسجلين والمقيمين في تايلند على وضع الهجرة القانونية والإقامة الدائمة لمدة 15 سنة على الأقل. ويعزز القرار استحقاقات ما يصل إلى 400 000 شخص عديم الجنسية مسجل وسيسهل الحصول على الجنسية التايلندية. وبالمثل، أقر الاتحاد الروسي في شباط/فبراير 2021 تعديلات تمكن المواطنين السابقين في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية العديمي الجنسية من الحصول على بطاقات هوية ومنحهم الحق في العمل والحصول على الإقامة وفرص التجنس. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أصدرت الفلبين تعميماً لضمان حصول المشردين وعديمي الجنسية على خدمات ومساعدات أساسية موحدة على المستوى المحلي، ولا سيما في حالات الطوارئ العامة. ويرد في الوثيقة EC/72/SC/CRP.11، المتاحة في الموقع الشبكي: <https://www.unhcr.org/standing-committee-meetings.html>، استعراض شامل للتطورات المتعلقة بانعدام الجنسية، بما في ذلك الجهود المبذولة لمنع حالات انعدام الجنسية وحلها، بما يتماشى مع هدف حملة "أنا أنتمي" (#IBelong) لإنهاء انعدام الجنسية بحلول عام 2024.

## سادساً- المشردون داخلياً

63- في نهاية عام 2020، نزح أكثر من 48 مليون مشرد داخلياً بسبب النزاعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن البلدان التي شهدت أكثر حالات التشرد الجديدة المتصلة بالنزاعات إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا، واليمن. وقد أدت الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمناخ، إلى حدوث الملايين من حالات النزوح الجديدة، بما في ذلك في 45 بلداً من أصل 50 بلداً يعاني من تشرد داخلي مرتبط بالنزاعات.

64- وعلى الرغم من التأييد الواسع النطاق لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال جائحة كوفيد-19، لا تزال النزاعات المسلحة تشكل تحديات كبيرة في مجال الحماية. وكانت البلدان الأكثر تضرراً من النزوح الداخلي من بين البلدان التي سجلت أيضاً أكبر عدد من الإصابات في صفوف المدنيين، ومن هذه البلدان أفغانستان، وبوركينا فاسو، والجمهورية العربية السورية، والصومال، وليبيا، وموزامبيق، واليمن. ولئن لوحظ التقدم المحرز مؤخراً في أفغانستان وأوكرانيا والسودان، فإن إدراج التشرد الداخلي في أطر وسياسات الحماية الوطنية للمدنيين أمر بالغ الأهمية للحد من خطر



التشريد أو تخفيف حدته، وضمان إمكانية لجوء المدنيين إلى بر الأمان عند الحاجة، وحماية المدنيين وتيسير التوصل إلى حلول دائمة.

65- وقد شجعت المفوضية منذ زمن طويل وضع وتنفيذ قوانين وسياسات وطنية للمشردين داخلياً، مُسلِّمةً بضرورة معالجة التشرد الداخلي باعتباره مسألة التزام قانوني ومصلحة وطنية. ومنذ وضع المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي في عام 1998، اعتمدت الدول ما يزيد على 80 قانوناً وسياسة للمشردين داخلياً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت المفوضية أكثر من 10 بلدان من خلال إسداء المشورة القانونية والتقنية وبناء القدرات، والدعوة باستمرار إلى المشاركة المباشرة للمجتمعات المحلية المتضررة في وضع الأطر القانونية.

66- وواصلت المفوضية رئاسة فريق العمل المعني بالقانون والسياسات التابع للمجموعة العالمية للحماية، وهو منبر يجمع الشركاء في الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية. وعلى الصعيد الإقليمي، تعاونت المفوضية مع الاتحاد الأفريقي، ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بشأن التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا وإدراجها في التشريع المحلي وتنفيذها. وبدأت عمليات الإدراج في التشريع المحلي في بوركينا فاسو وموزامبيق. وعززت المفوضية أيضاً حوارها مع المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى لتعزيز الحماية والحلول الدائمة لمسألة المشردين داخلياً.

67- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت المفوضية في 33 بلداً من البلدان التي تشهد تشرداً داخلياً، وكتفت مشاركتها في حالات الطوارئ التي تشهد تطوراً سريعاً في مجال المشردين داخلياً في إثيوبيا، وأذربيجان، وبوركينا فاسو وبوروندي ومالي وموزامبيق والنيجر. ففي بوركينا فاسو، قدمت المفوضية الدعم للمجتمعات المضيفة التي توفر الأراضي للمشردين داخلياً، بينما أقامت المفوضية في المناطق المتأثرة بالنزاع في نيجيريا شراكة مع نقابة المحامين الوطنية لتيسير وصول المشردين الضعفاء إلى العدالة.

68- ولئن أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الشواغل المتعلقة بحماية السكان المشردين الضعفاء أصلاً، فإنها أبرزت الحاجة إلى أن تشمل إجراءات التصدي في مجال الصحة العامة المشردين داخلياً. وزادت المفوضية دعمها للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على المشردين داخلياً، وجميعهم تقريباً يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل أو البلدان التي دمرت بنيتها التحتية بفعل النزاعات. وأصدرت المفوضية واللجنة الدولية للصليب الأحمر رسائل حماية مشتركة بشأن جائحة كوفيد-19 إلى جميع ممثلي البلدان والوفود، وأصدرتا توجيهات تنفيذية لجميع المجموعات من خلال المجموعة العالمية للحماية. وفي بلدان من قبيل بوركينا فاسو والسلفادور والسودان وكولومبيا وهندوراس، عملت المفوضية جنباً إلى جنب مع الشركاء لضمان حصول المشردين على الرعاية الصحية من خلال تقديم الدعم المباشر للسلطات الصحية الإقليمية لتعزيز قدرتها على الوقاية والاستجابة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وموزامبيق، عززت المفوضية التوعية بشأن الوقاية من جائحة كوفيد-19 وضمنت التواصل حتى عندما يتعذر الوصول إلى المشردين داخلياً بالاتصال الشخصي. ولمعالجة خطر الإخلاء، زادت المفوضية من المساعدات النقدية المقدمة إلى المشردين الضعفاء، لا سيما في أفغانستان وأوكرانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق.

69- وعززت المفوضية جهودها لمعالجة التشرد المرتبط بالمناخ في تنفيذ سياستها المتعلقة بالمشردين داخلياً لعام 2019 و"إطارها الاستراتيجي بشأن العمل المناخي". وفي عام 2020، خلال الذكرى العشرين لمبادرة المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، شاركت المفوضية في تنظيم حوار إقليمي بشأن التشرد في حالات الكوارث في آسيا، مع الفريق العامل المعني بالتشرد في حالات الكوارث

لآسيا والمحيط الهادئ، والمنصة المعنية بالتشرد الناتج عن الكوارث، وأمانة الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي.

70- وفي إطار تعزيز إجراءات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن التشرد الداخلي، واصلت المفوضية المشاركة في رئاسة واستضافة الأمانة العامة لـ "خطة العمل للنهوض بالوقاية والحماية وإيجاد الحلول للأشخاص المشردين داخلياً" للفترة 2018-2020 التي أطلقت في إطار الذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي خلال عامها الثالث والأخير. وقادت المفوضية، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، الجهود الرامية إلى حشد أصحاب المصلحة بشأن الوقاية والحماية وإيجاد الحلول للتشرد الداخلي، بما في ذلك تجميع الممارسات الوطنية التي تضم 22 مثلاً قوطياً. وفي عام 2021، حلت خطة العمل 2,0 محل خطة العمل للنهوض بالوقاية والحماية وإيجاد الحلول للأشخاص المشردين داخلياً للفترة 2018-2020 باعتبارها منصة غير رسمية للمبادرات المشتركة وتبادل الممارسات الجيدة. وتعاونت المفوضية أيضاً مع المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً بشأن تقديم الدعم المشترك على الصعيد القطري، وتنظيم حلقة دراسية بين دورات مجلس حقوق الإنسان بشأن خطة العمل، وتقرير المقرر الخاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنتدى السنوي للمجموعة العالمية للحماية.

71- واستلزمت جائحة كوفيد-19 تحسين جمع واستخدام المعلومات المتعلقة بالتحديات الجديدة أو المتغيرة في مجال الحماية وكيفية استجابة مجموعات الحماية. وركزت المجموعة العالمية للحماية على الإبلاغ عن آخر التطورات، بوسائل منها وضع تقارير منتظمة عن الحالة. وأنشئ فريق عمل معني بالتواصل في مجال حقوق الإنسان في إطار المجموعة العالمية للحماية، ضم أكثر من أربعين منظمة غير حكومية وكيانات تابعة للأمم المتحدة تعمل في مجال المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان. والهدف من ذلك هو تعزيز التواصل مع الآليات والكيانات الوطنية والإقليمية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتعزيز احترام حقوق المشردين داخلياً.

72- وقادت المفوضية المجموعة العالمية للحماية في 29 آلية من أصل 32 آلية مجموعة حماية والآليات الشبيهة بالمجموعات. واضطلعت المجموعة العالمية للحماية ببعثات ميدانية إلى إثيوبيا والسودان، وقدمت الدعم والمشورة التقنية عن بعد لمجموعات الحماية الميدانية في جميع أنحاء العالم. وركزت المجموعة العالمية للحماية على جمع أحدث الأدلة بشأن مسائل الحماية، ودمج البيانات المستمدة من المجموعات الوطنية. وجمع المنتدى العالمي للحماية لعام 2020 أكثر من 3 000 شريك من شركاء العمل الإنساني والسلام والتنمية والأكاديميين والدول والمانحين لمناقشة التحديات المعاصرة والدروس المستفادة، وتوجيه مجموعات الحماية. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المشاركة التشغيلية للمفوضية مع المشردين داخلياً في الوثيقة EC/72/SC/CRP.14 المتاحة على الموقع الشبكي: <https://www.unhcr.org/standing-committee-meetings.html>.

## سابعاً - الخاتمة

73- في الوقت الذي تستمر فيه جائحة كوفيد-19، فإن الأمثلة الإيجابية على إدماج اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، بما في ذلك توفير فرص الحصول على الخدمات الصحية واللقاحات والتعليم والفرص الاقتصادية وفرص كسب الرزق، أمثلة تلهم الدول وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن كيفية تحسين إدارة الأزمات الحالية والمستقبلية. وتبرز هذه الأمثلة الالتزام الراسخ للعديد من الدول بقم القانون الدولي للاجئين حتى في مواجهة التحديات الوطنية التي لم يسبق لها مثيل،

وتبين أن الالتزام بهذه القيم والتصدي لهذه التحديات ليسا أمرين متناقضين. وتؤكد المفوضية أن تدابير الصحة العامة لا تبرر انتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية أو رفض إتاحة فرص الحصول على اللجوء. وتدعو جميع الدول إلى مواصلة احترام روح ونص اتفاقية عام 1951 والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، ومضاعفة الجهود لضمان احترام حقوق اللاجئين والمشردين داخلياً وعديمي الجنسية من خلال إدراجهم في شبكات الأمان الوطنية. فالقيام بذلك يصب في مصلحة الصحة العامة والرفاه العالمي. ويظل غرض وقصد اتفاقية عام 1951، الناجمة عن روح التضامن العالمي لمعالجة محنة ملايين المشردين قسراً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قائمين في الوقت الذي تصارع فيه البشرية ويلات النزاعات إلى جانب العديد من التحديات الجديدة.

---